

البروفيسور عَمَّارُ بوضياف



الوجيز في القانون الإداري

الجزء الثالث

القرار الإداري



الطبعة الخامسة



فهرس الموضوعات

5	كلمة الناشر
7	مقدمة
10	المبحث الأول: أهمية القرار الإداري
10	أولاً: إن القرار الإداري يتخذ بالإرادة المنفردة ودون إرادة أو مشاركة من المخاطب أو المخاطبين بالقرار
10	ثانياً: إن القرار الإداري مظهر من مظاهر ممارسة أعمال السلطة العامة
12	أمثلة عملية من النصوص الرسمية
13	ثالثاً: القرار الإداري محور وأساس الرقابة القضائية على أعمال الإدارة
16	رابعاً: اختصاص جهات القضاء الإداري يتحدد اعتباراً لطبيعة الجهة المصدرة للقرار الإداري
16	1- مرحلة قانون الإجراءات المدنية الأول لسنة 1966 وتكريس المعيار العضوي
17	2- مرحلة تعديل قانون الإجراءات المدنية لسنة 1990 وتوزيع مختلف لقواعد الاختصاص
19	3- مرحلة إنشاء مجلس الدولة والمحاكم الإدارية ومحكمة التنازع (1998)
20	4- مرحلة التعديل الدستوري لسنة 2020 ودسترة المحاكم الإدارية للاستئناف (2020)
27	خامساً: القرار الإداري غير قابل للتقنين (القاعدة العامة)
27	الاستثناء الوارد على القاعدة وتطبيقات عملية
27	1- بالإمكان إلزام الإداري الأول والأسمى بقيود دستورية حين ممارسة إجراءات ضبطية

28	أ-إقرار حالة الطوارئ أو الحصار
28	ب-إقرار الحالة الاستثنائية
30	ج-إقرار التعبئة العامة
31	د-إعلان الحرب
32	2-بالإمكان اصدار قانون يحكم الأعمال العقدية للإدارة
32	3-بالإمكان إلزام الإدارة ببنود إدارية في مجال الصفقات
33	4-بالإمكان اصدار قانون يحكم بعض سلطات الإدارة
33	5-بالإمكان اصدار قانون للمالية أو قانون تسوية الميزانية
33	6-بالإمكان اصدار قانون يحكم الجماعات المحلية (الولاية- البلدية)
34	7-بالإمكان اصدار قانون يحكم التقسيم الإقليمي للبلاد
34	8-بالإمكان اصدار قانون يحكم أعوان الدولة (قانون الوظيفة العمومية)
34	9-بالإمكان اصدار قانون يحكم المحاسبة والتسيير المالي للإدارة
34	10-بالإمكان اصدار قانون يحكم منازعات العمل وممارسة حق الإضراب
35	11-بالإمكان اصدار قانون يحكم الأعياد الرسمية
35	12-بالإمكان اصدار قانون يحكم التقاعد
35	13-بالإمكان اصدار قانون يحكم شروط منح العقار التابع لأملك الدولة لاعتبارات اقتصادية
35	14-بالإمكان تحديد صلاحيات الوزير وتنظيم الإدارة المركزية بموجب مراسيم تنفيذية
37	سادسا: القرار الإداري الوسائل القانونية استعمالا من جانب الإدارة
38	سابعا: القرار الإداري يتمتع بالطابع التنفيذي

39	ثامنا: لنظرية القرار الإداري صلة بغيرها من نظريات القانون الإداري.....
39	أمثلة تطبيقية.....
40	أ- نظرية الضبط الإداري (الضبط وسيلته القرار الإداري).....
40	ب- سلطة نزع الملكية للمنفعة العامة (عملية النزع مرتبطة بمجموعة قرارات إدارية).....
41	ت- نظرية المرافق العامة (القرار الإداري وسيلة أساسية للمرافق العامة).....
41	ث- نظرية العقد الإداري (اقتران الصفة العمومية بالقرار الإداري).....
42	ج- نظرية الوظيف العامة أو الموظف العام (مسار الموظف العام يرتبط بمجموعة قرارات إدارية).....
42	تاسعا: القرار الإداري يتسبب في نشوء علاقة بين المواطن والإدارة.....
43	عاشرا: الجريدة الرسمية معظم أعدادها تتضمن قرارات إدارية.....
44	المبحث الثاني: تعريف القرار الإداري.....
44	تعريف القرار لغة.....
45	تعريف القرار الإداري اصطلاحا.....
45	أحالات الفقه الغربي.....
46	محاولات الفقه العربي.....
47	محاولة القضاء المصري لتعريف القرار الإداري.....
48	اجتهاد القضاء الإداري في الجزائر.....
49	تطور وسائل الاتصال وظهور ما يسمى بالقرار الإداري الإلكتروني.....
50	المبحث الثالث: خصائص القرار الإداري.....
50	المطلب الأول: القرار الإداري تعبير إرادي.....
51	1- القرار الإيجابي والصريح.....

52	2- القرار السلبي
53	شروط القرار السلبي
54	بعض تطبيقات القرار السلبي في القانون الجزائري
56	القرار السلبي له خصائص متميزة أخرى
56	أ- كونه يتصف بالاستمرارية
56	ب- كونه غير قابل للشهر بطبيعته
56	ت- كونه غير خاضع للتسيب
56	3- القرار الضمني
57	نماذج من القرار الضمني في القانون الجزائري
58	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري
59	المطلب الثاني: القرار الإداري صادر عن جهة إدارية من حيث الأصل
60	الفرع الأول: التمييز بين العمل الإداري والعمل التشريعي
60	أولا: أهمية التمييز بين العمل الإداري والعمل التشريعي
61	1- من حيث الخضوع للرقابة القضائية
61	أ- أحكام دستور 2020
61	ب- أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية
63	2- من حيث المرتبة في هرم النصوص القانونية
64	3- من حيث الجهة مصدر العمل (مصدر العمل إما التشريعي أو الإداري)
65	4- من حيث الإجراءات
65	العمل التشريعي محكوم ومنظم كأصل عام في الدستور
65	تطبيقات دستورية (دستور 2020)

- أ- التأكيد الدستوري للهيكل القائم بالعمل التشريعي ووجوب تفرغ عضو البرلمان 65
- تأسيس ذلك 66
- ب- المهدة البرلمانية محددة في الدستور دل على ذلك 66
- ث- أحكام أخرى تضمنها القانون العضوي تحكم أعضاء البرلمان في المجالات المحددة أدناه 67
- ج- بداية الفترة التشريعية محددة في الدستور 67
- ح- دورة البرلمان محددة في الدستور 68
- خ- مجال التشريع بنوعيه محدد في الدستور (القوانين العضوية والقوانين) 68
- د- خارج إطار التشريع رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنظيمية 71
- ذ- رئيس الجمهورية يصدر تشريعات في حالات محددة في الدستور 73
- ر- المبادرة التشريعية محددة في الدستور 77
- ز- إيداع مشاريع القوانين على مستى غرفتي البرلمان محددة في الدستور 77
- س- ضبط المبادرة التشريعية في المجال المالي دستوريا 78
- ش- إطار وكيفية تسوية خلاف بين الغرفتين محدد في الدستور 78
- ص- إصدار القوانين اختصاص منوط دستوريا برئيس الجمهورية 79
- ض- قد يطلب رئيس الجمهورية قراءة ثانية 80
- ط- قد يمارس رئيس الجمهورية سلطة حل المجلس الشعبي الوطني 80
- ظ- النص التشريعي يخضع دائما للنشر خلافا للقرار الإداري الفردي يبلغ 81
- ع - النص التشريعي يفرض تضافر جهود عديد المؤسسات الدستورية 81
- غ- النص التشريعي قواعده عامة ومجردة 82
- ثانيا: معايير التمييز بين العمل التشريعي والعمل الإداري 82

83	1- المعيار الشكلي
86	2- المعيار الموضوعي أو المادي
87	موقف القضاء المقارن (مصر وفرنسا)
88	موقف القضاء الإداري الجزائري
88	1- قضية شركة سامباك
90	اعتماد المعيار العضوي واستبعاد المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري
92	مجلس الدولة أقر استبعاد الأعمال الدستورية من نطاق اختصاصه
93	الفرع الثاني: التمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي
93	أولا: أهمية التمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي
93	1- من حيث طرق الطعن
93	2- من حيث طبيعة الجهة التي تتولى مراقبة العمل
94	3- من حيث الإجراءات
95	4- من حيث وجود أو عدم وجود نزاع
96	5- من حيث الاستقلالية والتبعية
96	6- من حيث قواعد وأحكام المسؤولية
96	ثانيا: معايير التمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي
97	1- المعيار الشكلي
98	2- المعيار الموضوعي
99	الفرع الثالث: القرار الإداري قد يصدر عن جهة غير إدارية
100	أولا: القرارات الصادرة عن المنظمات المهنية الوطنية والجهوية
102	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري بصدد المنظمات المهنية

104	ثانيا: القرارات الصادرة عن البرلمان خارج الوظيفة التشريعية
104	تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر
105	ثالثا: القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء باعتباره هيئة تأديبية
105	تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر
106	رابعا: استبعاد المؤسسات العمومية الاقتصادية من دائرة القرار الإداري
106	تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر
108	الاجتهاد القضائي لمحكمة التنازع وتكريس المعيار العضوي
109	المطلب الثالث: القرار الإداري يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة
111	السلطة التقديرية والسلطة المقيدة للإدارة
111	أ- السلطة التقديرية
115	السلطة المقيدة للإدارة
118	الأعمال الإدارية المركبة أو المختلطة (اجتمعت فيها السلطة المقيدة مع التقديرية)
119	المطلب الرابع: القرار الإداري يحدث آثارا قانونية
123	المبحث الرابع: أنواع القرارات الإدارية
124	المطلب الأول: تقسيم القرارات من حيث وسيلة التعبير
124	1- القرار الصريح
125	2- القرار السلمي
125	3- القرار الضمني
127	أهمية تقسيم القرارات إلى صريحة وسلبية وضمنية
127	المطلب الثاني: تقسيم القرارات من حيث التكوين
127	1- القرارات البسيطة

127	2-القرارات المركبة
128	أهمية التمييز بين القرارات البسيطة والقرارات المركبة
128	1-من حيث الإجراءات
128	2-من حيث سرعة ظهور القرار
128	3-من حيث حرية الإدارة
129	4-من حيث القابلية للطعن (سبب تاريخي)
129	المطلب الثالث: تقسيم القرارات من حيث التأثير على المراكز القانونية
129	1-القرارات المنشئة
129	2-القرارات الكاشفة
130	أهمية تقسيم القرارات إلى منشئة وكاشفة
130	المطلب الرابع: تقسيم القرارات الإدارية من حيث الخضوع لرقابة القضاء
131	1-القرارات التي تخضع لرقابة القضاء (القاعدة العامة)
131	2-القرارات التي لا تخضع لرقابة القضاء (أعمال السيادة)
132	أ-أساس نظرية أعمال السيادة
133	ب-معيار أعمال السيادة
133	1-معيار الباعث السياسي
134	2-معيار طبيعة العمل أو موضوعه
137	موقف القانون الجزائري من نظرية أعمال السيادة
137	موقف القضاء الإداري الجزائري
139	المطلب الخامس: تقسيم القرارات الإدارية من حيث المخاطبين بها
139	1-القرارات الفردية

140	2-القرارات التنظيمية (عرض حالات تطبيقية)
142	أهمية تقسيم القرارات إلى فردية وتنظيمية
143	1-من حيث الحجية
143	مثال من الجريدة الرسمية
143	2-من حيث طرق الطعن وإجراءاته
143	المستجد في دستور 2020
144	3-من حيث مجال التطبيق أو المخاطب بالقرار
144	4-من حيث سلطة التعديل
144	5-من حيث وسيلة العلم
145	أنواع التنظيمات أو اللوائح
145	1-اللوائح التنفيذية
145	2-اللوائح التنظيمية
146	3-لوائح الضبط
147	4-لوائح الضرورة عرض حالات تطبيقية من دستور 2020
149	5-اللوائح التفويضية (عرض حالات تطبيقية)
149	أ-الدستور كمصدر لقواعد التفويض
150	ب- التنظيم كمصدر لقواعد التفويض
151	المطلب السادس: تقسيم القرارات من حيث الجهة المصدرة
152	أولاً: القرارات الصادرة عن السلطة المركزية
152	1-قرارات صادرة عن رئيس الجمهورية في شكل مراسيم رئاسية
152	أ-المراسيم الرئاسية التنظيمية

152	أمثلة مما نشر في الجريدة الرسمية.....
153	ب-المراسيم الرئاسية الفردية.....
154	أمثلة مما نشر في الجريدة الرسمية.....
154	2-القرارات الصادرة عن الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحال (المراسيم التنفيذية).....
155	أ-مراسم تنفيذية تنظيمية (ذات طابع تنظيمي).....
155	أمثلة من الجريدة الرسمية.....
157	ب-المراسيم التنفيذية الفردية.....
158	أمثلة من الجريدة الرسمية.....
158	3-القرارات الوزارية.....
158	أ-القرارات الوزارية المشتركة.....
158	1-القرارات الوزارية المشتركة ذات الطابع التنظيمي.....
159	مثال من الجريدة الرسمية.....
159	2-القرارات الوزارية المشتركة ذات الطابع الفردي.....
159	مثال من النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
160	ب-القرارات الوزارية أحادية الطرف أو الجانب.....
160	أ-القرارات الوزارية ذات الطابع التنظيمي.....
160	مثال من الجريدة الرسمية.....
161	ب-القرارات الوزارية ذات الطابع الفردي.....
161	مثال من النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.....
161	ثانيا: القرارات الصادرة عن السلطة المحلية.....

161	أ-القرارات الصادرة عن الولاية.....
162	ب-القرارات الصادرة عن رؤساء المجالس الشعبية البلدية.....
163	ثالثا: قرارات الأجهزة الإدارية المستقلة والمصالح الإدارية الخارجية.....
163	أهمية تقسيم القرارات من حيث الجهة المصدرة.....
163	1-حيث القوة والدرجة في هرم النصوص.....
164	2-من حيث الجهة القضائية المختصة في حالة الطعن القضائي.....
165	المبحث الخامس: أركان القرار الإداري.....
166	المطلب الأول: الاختصاص.....
168	مصادر قواعد الاختصاص.....
168	التطبيقات العملية لقواعد الاختصاص في الجزائر.....
168	أولا: قواعد الاختصاص محددة بنص الدستور.....
168	1-اختصاص رئيس الجمهورية.....
169	أولا: سلطة التعيين وانهاء المهام والتفويض.....
169	مثال من دستور 2020.....
171	ثانيا: السلطة التنظيمية.....
171	مفهوم التنظيم في قضاء المحكمة الدستورية.....
172	مجال التشريع محدد في الدستور.....
173	السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية قد تصدر تشريعات في شكل أوامر.....
174	الفرق بين التشريع والتنظيم.....
174	1- من حيث الجهة المصدرة للنص (المعيار العضوي).....
175	2- من حيث الموضوع.....

175	3- من حيث الشكل.....
175	ثالثا: سلطة المحافظة على أمن الدولة وسلامتها.....
175	المبراز جهود الدولة في الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات العلاقة بمسألة الحقوق والحريات.....
179	ب- تطور منظومة الحقوق والحريات في دستور 2020.....
187	القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار الحالات الاستثنائية بجميع صورها.....
189	أولا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار حالة الطوارئ أو الحصار ⁽¹⁾ ..
194	القيود الموضوعية.....
198	القيود الشكلية.....
202	ثانيا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار الحالة الاستثنائية ⁽¹⁾ ..
203	القيود الموضوعية.....
204	القيود الشكلية.....
205	الآثار القانونية لإقرار الحالة الاستثنائية.....
205	ثالثا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار حالة التعبئة العامة ⁽¹⁾ ..
207	رابعا: القيود الواردة على السلطة التنفيذية قبل إقرار حالة الحرب.....
209	القيود الموضوعية.....
209	القيود الشكلية.....
210	الآثار القانونية لحالة الحرب.....
212	2- اختصاص الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحال (مصدره الدستور) ...
214	سلطات وصلاحيات الوزير الأول أو رئيس الحكومة.....
215	أولا: توجيه وتنسيق ومراقبة عمل الحكومة.....

ثانيا: سلطة الوزير الأول أو رئيس الحكومة في تحويل أعضاء الحكومة بتفويض الإمضاء	216
ثالثا: توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية	216
رابعا: تطبيق القوانين والتنظيمات	218
خامسا: رئاسة مجلس الحكومة	218
سادسا: توقيع المراسيم التنفيذية	219
سابعا: يعين في الوظائف المدنية للدولة التي لا تندرج ضمن سلطة التعيين لرئيس الجمهورية أو تلك التي يفوضها له هذا الأخير	220
ثامنا: السهر على حسن سيرة الإدارة العامة	220
3- اختصاص الوزير مستمد أساسا من التنظيم وقد يستمد من التشريع	221
أمثلة عن صلاحيات بعض الوزراء لسنة 2023	221
أ- السلطة التنظيمية	222
ب- السلطة السلمية	222
ج- سلطة الوصاية	223
4- اختصاص بعض الإداريين محدد في التشريع	224
صور الاختصاص	224
أولا: الاختصاص التقديري والاختصاص المقيد (السلطة التقديرية والسلطة المقيدة)	224
أ- السلطة التقديرية (الاختصاص التقديري)	224
تطبيقات القضاء الإداري الجزائري	226
1- السلطة التقديرية للإدارة	226

227	2-السلطة المقيدة.....
228	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
229	ثانيا: الاختصاص المنفرد والاختصاص المشترك.....
230	أسس أو عناصر قواعد الاختصاص.....
231	1-الاختصاص الشخصي.....
231	الاستثناءات الواردة على الاختصاص الشخصي.....
232	أولا: التفويض الإداري.....
232	شروط التفويض.....
232	أ- وجود نص قانوني يرخص بالتفويض.....
233	ب- صدور قرار التفويض.....
235	تطبيق على مستوى النصوص التنظيمية.....
236	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
238	ثانيا: الحلول.....
238	الحلول بموجب نص قانوني.....
239	ثالثا: الإنابة.....
240	2-الاختصاص الموضوعي.....
241	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
246	3-الاختصاص الزمني.....
247	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
249	4-الاختصاص المكاني.....
249	أ-الاختصاص المكاني للسلطات المركزية.....

250	أمثلة عملية.....
251	ب-الاختصاص المكاني للسلطات المحلية.....
251	1-الاختصاص المكاني للوالي.....
252	2-الاختصاص المكاني لرئيس الشعبي البلدي.....
253	3-الاختصاص المكاني للمؤسسات العمومية.....
253	المطلب الثاني: الشكل والإجراءات.....
253	أولا: أهمية الشكل والإجراءات.....
255	ثانيا: تعريف الشكل والإجراءات.....
256	ثالثا: نماذج من الأشكال والإجراءات في القانون الجزائري.....
256	1- وجوب تسبيب قرار إداري (التعليل مع تطبيق عملي).....
258	2- ذكر حيثيات القرار (السياق).....
259	3- الختم والتوقيع وتاريخ الصدور ورقم القرار.....
259	تطبيقات القضاء الإداري في الجزائر بخصوص الأشكال والإجراءات.....
271	المطلب الثالث: المحل.....
271	أ-أن يكون القرار مشروعا.....
272	ب-أن يكون محل القرار ممكنا.....
273	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
274	المطلب الرابع: السبب.....
275	تعريف السبب في القرار الإداري وأمثلة من الحالة الواقعية والقانونية.....
277	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
279	شروط السبب.....

280		أ يجب أن يكون السبب مشروعاً
280		ب يجب أن يكون السبب قائماً وحالاً
280		تسبب القرارات الإدارية
281		1- تسبب اختياري للقرار الإداري
281		2- تسبب اجباري للقرار الإداري
282		تسبب القرارات الإدارية ضماناً أساسية تحفظ حقوق وحرقات الأفراد
284		تسبب القرارات الإدارية يساهم في تحسين علاقة المواطن بالإدارة
284		تسبب القرارات الإدارية يساعد القضاء في بسط رقابته على الإدارة
284		تطبيقات القضاء الإداري الجزائي
286		المطلب الخامس: الغاية (الهدف)
286		المقصود بالغاية
289		الإطار الدستوري والقانوني العام لأداء العمل الإداري
289		أ- الإطار الدستوري
290		ب- الإطار التنظيمي
291		آثار الخروج عن هذا الهدف
291		أ- الإلغاء الإداري للقرار
291		ب- الإلغاء القضائي للقرار
292		تطبيقات القضاء الإداري الجزائي
294		المبحث السادس: نفاذ لقرار الإداري وتنفيذه
294		المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري في مواجهة الإدارة
296		أ- القرار الفردي

297	تطور إجرائي ملحوظ حملة القانون 09-08
298	ب-القرار التنظيمي
301	المطلب الثاني: نفاذ القرارات الإدارية في حق الأفراد
302	الفرع الأول: سرعان القرار الإداري بأثر مباشر
302	1-النشر
306	أمثلة من القانون الجزائري
307	2-التبليغ
308	أ-الإعلان أو التبليغ بواسطة البريد (الإرسال)
309	ب-التبليغ بواسطة الفاكس
310	ج-التبليغ عن طريق الاستلام
311	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري
311	أطريقة العلم بالقرار الإداري الفردي (وجوب التبليغ)
312	ب-وسيلة التبليغ (التبليغ الرسمي)
314	ج-العلم اليقيني
314	المقصود بالعلم اليقيني
314	شروط تطبيق نظرية العلم اليقيني
315	1-أن يحصل العلم بغير النشر أو التبليغ
315	2-أن يكون علم المعني بالقرار قطعيا لا ظنيا
315	3-أن يشمل العلم بالقرار جميع أجزائه وعناصره
316	موقف القضاء الإداري الجزائري
316	1-موقف الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا سابقا

317	2-موقف مجلس الدولة من نظرية العلم اليقيني
319	الفرع الثاني: سريان القرار الإداري بأثر رجعي
319	مفهوم سريان القرار الإداري بأثر رجعي
319	الإطار الدستوري
321	الاستثناءات الواردة على مبدأ سريان القرار الإداري بأثر رجعي
321	1-حالة صدور قرارات إدارية تنفيذا لقرارات قضائية
322	2-حالة إصدار قرارات إدارية مفسرة
322	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري
323	المطلب الثالث: تنفيذ القرار الإداري
325	الفرع الأول: تنفيذ القرار الإداري بواسطة الإدارة
325	الأصل هو التنفيذ الاختياري للقرار
325	الاستثناء التنفيذ الجبري للقرار
326	شروط التنفيذ الجبري للقرارات الإدارية
326	1-مشروعية التنفيذ الجبري
327	2-أن يتمتع الفرد عن التنفيذ إراديا أو اختياريا
327	3-أن تلتزم الإدارة حدود التنفيذ الجبري
327	الحماية الجزائية للقرارات الإدارية
328	الفرع الثاني: التنفيذ عن طريق القضاء
328	أ-الدعوى العمومية (الجزائية)
328	ب-الدعوى المدنية
329	التطبيقات القضائية لمجلس الدولة الجزائري

330	الفرع الثالث: وقف تنفيذ القرار الإداري
330	أولاً: وقف التنفيذ بتدخل من الإدارة
330	1-الوقف الصريح
331	2-الوقف الضمني
331	موقف القضاء الإداري الجزائري من توقيف القرار عن طريق الإدارة
332	ثانياً: وقف التنفيذ بتدخل من القضاء
334	المبحث السابع: نهاية القرار الإداري
334	المطلب الأول: نهاية القرارات الإدارية بغير عمل الإدارة
335	1-انتهاء القرار بانتهاء الغرض منه (تحقيق الغرض)
335	2-انتهاء القرار بانتهاء المدة المحددة له
336	3-انتهاء القرار بزوال الحالة الواقعية
336	4-انتهاء القرار الإداري بانتهاء الحالة القانونية
337	5-انتهاء القرار لاستحالة التنفيذ
337	6-انتهاء القرار بتحقيق أجل الفاسخ
337	7-انتهاء القرار الإداري بحكم أو قرار قضائي
338	المطلب الثاني: نهاية القرارات الإدارية بعمل من جانب الإدارة
339	أولاً: سحب القرارات الإدارية
339	1-سحب القرارات المشروعة
343	2-سحب القرارات غير مشروعة
345	المدة المحددة للسحب
346	الاستثناءات الواردة على قيد لمدة (مدة السحب)

346	1-القرار المنعدم.....
346	التمييز بين القرار المنعدم والقرار الباطل.....
347	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري للقرار المنعدم.....
348	2-القرار المبني على غش أو تدليس.....
349	3-القرارات الإدارية التي لم تنشر أو تعلن.....
349	4-سحب القرارات الإدارية تنفيذا للقانون.....
350	شروط السحب.....
350	1-يجب أن يكون القرار محل السحب غير مشروع.....
350	2-يجب ممارسة سلطة السحب خلال مدة معينة.....
351	3-أن تتم عملية السحب من قبل السلطة المختصة.....
351	تطبيقات القضاء الإداري الجزائري.....
354	مدة السحب المقررة في القانون الجزائري.....
354	ثانيا الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية.....
355	1-إلغاء القرارات اللائحية أو التنظيمية.....
356	2-إلغاء القرارات الفردية.....
356	أ-القرارات المؤقتة.....
357	ب-القرارات السلبية بالرفض.....
358	فهرس الموضوعات.....